MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة التاسعة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة
السيدة سميرة الأمين أبو بكر
مستشار ببعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة

حول البند (82): سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

نيويورك، 2014\10\9

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • E-mail: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

نرحب بتقرير الامين العام حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي ادلى به مندوب جنوب افريقيا باسم المجموعة الافريقية، والبيان الذي ادلى به مندوب إيران باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس ،،،

يعتبر مبدأ سيادة القانون أحد المبادئ الاساسية والهامة لقيام أية دولة أو أي مجتمع منظم، والنهوض به على الصعيدين الوطني والدولي، ويعد أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أنه يلعب دورا هاما في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلم والامن الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع.

السيد الرئيس ،،،

رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا، يعد النهوض بسيادة القانون على الصعيد الوطني من صميم اهتمام السلطات الوطنية وأولوياتها، حيث تبذل جهودا حثيثة من أجل التعجيل باستكمال بناء دولة تسترشد بأحكام دستور، يضمن الحريات الأساسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانسان. وفي هذا الصدد تم انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، حيث باشرت الهيئة اعمالها في شهر ابريل الماضي، ومن المتوقع أن تنجز مهامها، ليتم اجراء استفتاء على مشروع الدستور في مطلع العام القادم. ومن جانب آخر ووفقا لانتخابات حرة ونزيهة، تم في شهر يونيو الماضي اجراء انتخابات تشريعية انتخب خلالها مجلسا للنواب يمثل كافة أطياف الشعب الليبي بدلا من المؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته بموجب أحكام الإعلان الدستوري.

علاوة على ذلك تحرص السطات الليبية على تنفيذ كافة التزاماتها ومسئولياتها القانونية والقضائية من أجل تعزيز سيادة القانون وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، ومكافحة الإفلات من العقاب وجبر ضرر الضحايا، وتحقيق العدالة الجنائية واحترام مواثيق حقوق الانسان. وفي هذا الإطار تم إصدار العديد من التشريعات الهامة، من بينها، قانون تجريم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز، وقانون العدالة الانتقالية، ومعالجة أوضاع ضحايا العنف الجنسي، وقانون مكافحة الارهاب. ولا يفوتني في هذا الشأن أن نشيد هنا بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما بذلته من جهود لتقديم المشورة الفنية، والمساعدة في بناء القدرات من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي وإرساء الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة.

السيد الرئيس ،،،

إن النهوض بسيادة القانون يتطلب تعزيز القدرات الوطنية للدول لتمكين مؤسساتها من ممارسة كافة مسؤولياتها، والوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي هذا السياق نؤكد على أهمية التعاون الدولي والاقليمي بهدف تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى الدول، بناء على طلبها، لبناء قدراتها الفنية في مجالي التعليم والتدريب، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي .

السيد الرئيس ،،،

إن الالتزام بأحكام القانون الدولي، ومبادئ ومقاصد الامم المتحدة، واحترام حقوق الانسان، والتسوية السلمية للمنازعات، وانهاء الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، يمثل أساسا لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي . وهنا نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وهو حق طبيعي وتاريخي وقانوني يكفله القانون الدولي والقانون الدولي الانساني . وفي الوقت الذي ندعم فيه المطلب الخاص بأن يكون لفلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة كونها البلد الوحيد الذي لا زال شعبه غير ممثل تمثيلا عادلا وصحيحا في هذه المنظمة، ندعو كافة الدول الاعضاء إلى دعم هذا المطلب الذي سيعكس حرص المجتمع الدولي على تعزيز سيادة القانون.

شكرا السيد الرئيس